

مؤتمر والتحالف

مل القوى للحفاظ على الدولة الموحدة

**العزل السياسي
لن يستثنى احداً
وسيعيدنا الى
المربع الاول
.....
ندعو لمصالحة وطنية
تسبق العدالة
الانتقالية**



المؤتمر والتحالف مع دولة اتحادية من خمسة اقاليم رؤيتنا تقوم على تخصيص 40 % للمحافظات الجنوبية في الثروة والسلطة

بوارد تطور في محافظة أخرى ولديها ثروات.. هل سنستمر على هذه القاعدة بأن تكون الثروة هي مسنولية المحافظة...؟!

عادة الاتفاقات وخاصة اتفاقات الاستكشاف وانتاج النفط هي مسنولية السلطات الاتحادية في أية دولة في العالم وليست من مسنولية السلطات المحلية في المحافظات، نحن ناقشنا الاخوة في الحراك وقلنا لهم تعالوا اعطونا أية تجربة من تجارب العالم نقول بأن المحافظات في هذه الدولة أو في تلك هي التي تعقد وتبرم اتفاقيات استكشاف وانتاج النفط.

الجندي: العزل السياسي في ليبيا أدخلها في حرب أهلية وفي تونس أسقط حكومة الإغلبية

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

هكذا نستقيم الأمور لأنه ليس هناك شركة في العالم يمكنها ان تتعامل مع محافظة وهي لا تعرف إلى أي مدى تستطيع هذه المحافظة ان تفي بالتزاماتها الدولية، ليس هناك شركة هي من مسنولية السلطات الاتحادية ولكن بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية وسلطات المحافظات..

بوارد تطور في محافظة أخرى ولديها ثروات.. هل سنستمر على هذه القاعدة بأن تكون الثروة هي مسنولية المحافظة...؟!

عادة الاتفاقات وخاصة اتفاقات الاستكشاف وانتاج النفط هي مسنولية السلطات الاتحادية في أية دولة في العالم وليست من مسنولية السلطات المحلية في المحافظات، نحن ناقشنا الاخوة في الحراك وقلنا لهم تعالوا اعطونا أية تجربة من تجارب العالم نقول بأن المحافظات في هذه الدولة أو في تلك هي التي تعقد وتبرم اتفاقيات استكشاف وانتاج النفط.

لكن المنطق يقول- وهذه هي رؤيتنا في المؤتمر الشعبي العام- وهي رؤية معظم القوى ان مسائل الاستكشاف والانتاج النفط والمعدني، «وكان قد اضيف الماء إليها» انها من اختصاص السلطات الاتحادية العليا لان المحافظات التي انتجت النفط خلال الفترة الماضية سواء كانت مأرب أو حضرموت أو شبوة أو غيرها لان هذه المحافظات كانت

بوارد تطور في محافظة أخرى ولديها ثروات.. هل سنستمر على هذه القاعدة بأن تكون الثروة هي مسنولية المحافظة...؟!

عادة الاتفاقات وخاصة اتفاقات الاستكشاف وانتاج النفط هي مسنولية السلطات الاتحادية في أية دولة في العالم وليست من مسنولية السلطات المحلية في المحافظات، نحن ناقشنا الاخوة في الحراك وقلنا لهم تعالوا اعطونا أية تجربة من تجارب العالم نقول بأن المحافظات في هذه الدولة أو في تلك هي التي تعقد وتبرم اتفاقيات استكشاف وانتاج النفط.

لكن المنطق يقول- وهذه هي رؤيتنا في المؤتمر الشعبي العام- وهي رؤية معظم القوى ان مسائل الاستكشاف والانتاج النفط والمعدني، «وكان قد اضيف الماء إليها» انها من اختصاص السلطات الاتحادية العليا لان المحافظات التي انتجت النفط خلال الفترة الماضية سواء كانت مأرب أو حضرموت أو شبوة أو غيرها لان هذه المحافظات كانت

بوارد تطور في محافظة أخرى ولديها ثروات.. هل سنستمر على هذه القاعدة بأن تكون الثروة هي مسنولية المحافظة...؟!

عادة الاتفاقات وخاصة اتفاقات الاستكشاف وانتاج النفط هي مسنولية السلطات الاتحادية في أية دولة في العالم وليست من مسنولية السلطات المحلية في المحافظات، نحن ناقشنا الاخوة في الحراك وقلنا لهم تعالوا اعطونا أية تجربة من تجارب العالم نقول بأن المحافظات في هذه الدولة أو في تلك هي التي تعقد وتبرم اتفاقيات استكشاف وانتاج النفط.

لكن المنطق يقول- وهذه هي رؤيتنا في المؤتمر الشعبي العام- وهي رؤية معظم القوى ان مسائل الاستكشاف والانتاج النفط والمعدني، «وكان قد اضيف الماء إليها» انها من اختصاص السلطات الاتحادية العليا لان المحافظات التي انتجت النفط خلال الفترة الماضية سواء كانت مأرب أو حضرموت أو شبوة أو غيرها لان هذه المحافظات كانت

بوارد تطور في محافظة أخرى ولديها ثروات.. هل سنستمر على هذه القاعدة بأن تكون الثروة هي مسنولية المحافظة...؟!

عادة الاتفاقات وخاصة اتفاقات الاستكشاف وانتاج النفط هي مسنولية السلطات الاتحادية في أية دولة في العالم وليست من مسنولية السلطات المحلية في المحافظات، نحن ناقشنا الاخوة في الحراك وقلنا لهم تعالوا اعطونا أية تجربة من تجارب العالم نقول بأن المحافظات في هذه الدولة أو في تلك هي التي تعقد وتبرم اتفاقيات استكشاف وانتاج النفط.

لكن المنطق يقول- وهذه هي رؤيتنا في المؤتمر الشعبي العام- وهي رؤية معظم القوى ان مسائل الاستكشاف والانتاج النفط والمعدني، «وكان قد اضيف الماء إليها» انها من اختصاص السلطات الاتحادية العليا لان المحافظات التي انتجت النفط خلال الفترة الماضية سواء كانت مأرب أو حضرموت أو شبوة أو غيرها لان هذه المحافظات كانت

دستورية غير عادلة لن تنتفض غداً.. من يستطيع أن يقول ان الامور سوف تستقر..؟!

نحن نقول للاخوة في المحافظات الجنوبية اذا كنتم قد ظلمتم خلال الفترة الماضية فلا يجوز أن تفكروا في قواعد تؤسس لظلم على اخوانكم في المحافظات الأخرى إنسوا هذه الفكرة دعونا نؤسس لوضع جديد وهذا الوضع الجديد في تقديرنا الشخصي هو الذي يجب ان نتناحر عليه.. قالوا ان 56 دائرة في البرلمان لا تصنع قراراً ولا تمنع قراراً لصالح المحافظات الجنوبية ولا تمنع ظملاً يقع عليهم.. وهم في هذا عندهم بعض الحق..

في واقع الأمر عندما توحدا في عام 1990م وعندما ناقشنا الدستور في 1993م نحن راعينا النسبة السكانية ولم نراع مسائل أخرى لها علاقة بالتاريخ وبالواقع الاجتماعي وبنفسيات الناس ولم نفكر فيها خلال الفترة الماضية.. اعتبرنا ان صوتاً واحداً يكفي لتحقيق العدالة والمساواة في السلطات العليا والدنيا، ولكن هذا لم يتحقق..

لذلك نحن في المؤتمر الشعبي العام وحزب التحالف الوطني الديمقراطي قلنا انه يمكن للارض أيضاً ان يكون لها نسبة فيما يتعلق بالتمثيل في الهيئات العليا وفي البرلمان ومجلس الأمة والشورى وفي كل الهيئات العليا التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية..

كيف يمكن تحقيق هذه المعادلة.. نتوقع نحن والاخوة في الإصلاح والناصري وبعض القوى الأخرى بأن هذه النسبة تقترب من 40% يعني اذا أخذنا المساحة زاندا السكان وأخذنا السكان زاندا المساحة فإننا نقترب من نسبة تصل تقريباً إلى 40% ليست مقسمة على الجنوب فقط ولكن أيضاً على مناطق الشمال سوف تحصل على نسبة تمثيل أعلى.. على سبيل المثال محافظة مأرب في وقت لاحق وربما الجوف تحصل على تمثيل أعلى في البرلمان بحكم المساحة التي تشغلها..

لكن بالتأكيد هذه النسبة الأعلى من 40% سوف تذهب إلى الجنوب لكي يمثل الجنوب بنسبة تقريباً 40% في البرلمان و40% في الحكومة وهذه من وجهة نظرنا نحن في المؤتمر الشعبي العام نسبة عادلة إلى حد ما تحقق العدالة لان العدالة المطلقة لم نحصل عليها إلا بعد فترات طويلة من الزمان ومن الاتحاد واستعادة الثقة التي انتزعت خلال الفترات الماضية..

هذه النسبة يمكن تطبيقها أيضاً على الخمسة الاقاليم بحيث يمثل كل اقليم 20% وبالتالي يمكن تمثيل كل اقليم بهذه النسبة في الحكومة ومثلها في البرلمان ومثلها في الشورى، ويمكن تمثيل هذه النسبة أيضاً في الهيئات العليا التي يصدر بها قرار جمهوري، حينها يحصل الاخوة في المحافظات الجنوبية على العدالة ولا يضار الاخوة في المحافظات الشمالية كثيراً- أي لا يظلم الاخوة في المحافظات الشمالية بسبب هذا الشعور الذي يتواجد في المحافظات الجنوبية الآن، نحن نعرف ان المشاعر موجبة في المحافظات الجنوبية، ولكن هذه المشاعر اذا وجدت معالجة حقيقية للمشكلات فإن هذه المشاعر سوف تخفت تدريجياً فهناك الاف بل مئات الاف من ابناء المحافظات الجنوبية لازالوا يمتسكون بالوحدة ويعتقدون بأنها المخرج الوحيد والطريق الوحيد للعبور إلى المستقبل.

توزيع الثروة

وتطرق الدكتور بن دغر الى موضوع الثروة قائلاً :

الإشكالية الثانية هي توزيع الثروة والحقيقة كان من اطروحات الاخوة في الحراك بأن الثروة هي ملك للمحافظات ويمكنها ان تنسق مع الاقاليم إذا مانشات اقاليم ومع المركز أي مع السلطات الاتحادية، هذا الوضع بالنسبة لنا يمكن أن يكون مريحاً لبعض المحافظات.. الآن هو مريح للذين لديهم بعض النفط، لكن ماذا لو ظهر النفط في محافظات أخرى ولو ظهرت معادن في محافظات أخرى.. ماذا لو كانت هناك

الاتحادية العليا وليس السلطات الاتحادية الأدنى.. المناصفة بالوظيفة ليس عدلاً

المسائل الأخرى المتعلقة بتوزيع السلطات الاخوة في المحافظات الجنوبية يطالبوننا بكل شيء بصورة دائمة او محلية، بصورة دائمة كان هذا الطرح قبل أيام الآن هم يقولون نريد مرحلة تأسيسية لخمس سنوات يكون فيها اولوية بنسبة 50% في جميع الوظائف للمحافظات الجنوبية والشرقية مع تقديرنا للمشكلات الموجودة في المحافظات الشرقية والجنوبية ولوجود حالة صعبة في المحافظات الجنوبية ومع رغبتنا الشديدة بأن يبقى اهلنا في المحافظات الجنوبية في دولة الوحدة فلا بد ان نفكر في هذا الموضوع لكن هذا التفكير لا يمكن ان يقوم على قاعدة خاطئة تؤسس لقدرة من الظلم على الآخرين وهذه المسألة أيضاً نحن بصد الحوار حولها هذه الايام ونأمل ان نخرج بنتائج طيبة.. تقديرنا الشخصي من الأفضل لليمن والوطن والشعب اليمني هو ان نؤسس قواعد ثابتة تكون جميعاً مقتنعين بها في كل مناطق اليمن.. ولكن ماذا سنفعل فيما يتعلق بالمظالم التي لحقت خلال الفترة الماضية بالمحافظات الجنوبية...؟! هذه المسألة لا بد لها ان تحل، لا بد ان نوجد لها حلاً يرضى اهلنا في المحافظات الجنوبية فيرضون ويبقون في نطاق دولة الوحدة.. ماهو الحل...؟! في تقديرنا في المؤتمر وحلفائه نقول بأن نسبة 40% يجب ان تكون ثابتة دائماً فيما يتعلق بتقاسم السلطة والثروة نعتقد بأن هذه النسبة سواء كانت في المرحلة التأسيسية أو مرحلة بناء الدولة أو المراحل اللاحقة ستكون الى حد ما معقولة ..

الضمانات

هناك مسألة أخرى وهي أخيرة وهي الضمانات، هي ما بعد الاتفاق على مخرجات الحوار الوطني.. في الواقع هناك في هذه المرحلة لخمس سنوات- أو لعشر سنوات- هناك سمتان السمة الاولى هي التي تمتد منذ التوقيع على مخرجات الحوار الوطني إلى الاعلان عن دستور جمهورية اليمن الاتحادية المستقبلية . هذه الفترة القوى التي شاركت في الحوار تطلب المشاركة في ادارة شؤون البلد في هذه المرحلة نحن في المؤتمر ليس لدينا اعتراض على هذا التفكير نحن عندنا استعداد لالافتتاح على الافكار التي نرى انها ايجابية لكن بعض الاخوة ببالفون في هذا فيلغون وجود الآخرين يعني على سبيل المثال جاءني قبل أيام أحد الاحزاب الذي نشأ قبل سنة ويطلب بنفس المكانة التي يطلب بها احد الاحزاب العربية في المجتمع. مثل هذا التفكير فيه قدر من الاستخفاف بالواقع من ناحية وفيه ظلم يقع على الناس من ناحية أخرى.

في هذه المرحلة نحن في المؤتمر واحزاب التحالف نقبل بأي أفكار من شأنها ان تساعد على تشكيل هيئات الدولة المؤقتة بصورة تضمن للجميع المشاركة.. سنبحثها وان شاء الله نصل إلى اتفاق.. أما فيما يتعلق فيما هو دائم فنحن نصر على القاعدة الرئيسية التي تقول يجب ان نؤسس الآن وليس غداً لقواعد عادلة في كل شيء، دستور دولة الوحدة يجب ان يكون فيه مايكفي لضمان المواطنة المتساوية حق العيش والعمل والتجارة والتنقل في أي مكان في اليمن هذه الحقوق لا يجوز ان نغتم ولا يجوز ان يفكر أحد عندما تشكل الاقاليم او تشكل الولايات غداً أو نجد ان هناك موانع حول هذه المسائل او هناك حقوق خاصة بأحد دون غيره .. هذه الحقوق العامة والمشاركة يجب ان تضمن في دستور دولة الوحدة ويجب ايضا ان تضمن قواعد عادلة فيما يتعلق بتوزيع السلطة والثروة على قاعدة 40% ، و60% نعتقد اننا اذا استطعنا ان نقترب من هذه النسب ولا أقول هذه النسب الآن فدها مقرة نعتقد بأننا اذا اقتربنا من هذه النسب ان شاء الله سنكون في وضع أفضل في المستقبل وسنصل إلى اتفاق واذا وصلنا إلى اتفاق ووقعت عليه كل المكونات أقول بأن اليمن إن شاء الله ستخرج من أزمتها الراهنة.

مشيرو القضايا الصغيرة

علينا ان نركز على القضايا الرئيسية.. نحن في المؤتمر الشعبي العام ندعوا الجميع دون استثناء في الدولة ويجب أن يكون واضحاً لنا أن الدولة تنهار شيئاً أم شيئاً، هذه حقيقة علينا ان نضعها نصب أعيننا.. والذين يركزون على القضايا الصغيرة ويثيرون المشكلات هنا وهناك ويحاولون التركيز على الحصول على مكاسب حزبية صغيرة أنا أقول لهم انهم في المكان والعمل الخطأ اليوم اليمن تحتاج إلى التوحد، إلى تحالف سياسي كبير يوحد جميع القوى للحفاظ على الدولة الموحدة ويقنع جميع المناطق التي تحاول الخروج عن الوحدة بالبقاء، بالوحدة «مش يرغما» على الوحدة لان القوة لن تجدي أبداً في المحافظات الجنوبية كما هي ايضاً لم تجد سابقاً في المحافظات الشمالية عندما استخدمت.

هذه هي أبرز القضايا في تقديرنا الشخصي التي أحببنا نطلعكم عليها.. نحن في المؤتمر الشعبي العام نكرر دعوتنا بأن الحاجة ماسة جداً اليوم للتحالف الوطني الواسع والعريق الذي يصون ويدافع عن الوحدة ويجعلها مقبولة لدى أبناء الشعب اليمني عامة..

عبد محمد الجندي :

لماذا نكرر في اليمن ما حدث من أخطاء خارجية...؟! لان العزل السياسي في ليبيا أدخلها في ما يشبه الحرب الأهلية، والعزل السياسي في تونس أسقط آخر حكومة أغلبية.

هل تعتقدون ان الحصانة كانت لعلي عبدالله صالح فقط .. الحصانة كانت لعلي عبدالله صالح ولكل من عملوا معه واذا فتح المجال سوف لا يستثنى أحداً من عبدر به منصور هادي إلى اللواء إلى.. إلى.. إلخ كل هؤلاء سيصلهم العزل السياسي وبالتالي فإن كل واحد سوف يتجه للمحكمة يطعن بالآخر وبشرعية الآخر..

المؤتمر الشعبي وحلفاؤه لن يقبلوا بأي آراء او اجتهادات خارج نطاق المبادرة الخليجية وألتيها التنفيذية التي اتفق عليها الجميع ..